المجلس الوطني الاستشاري المغربي ١٩٥٦_ ١٩٥٩

(دراسة تاريخية)

General Directorate of Education of Salahuddin Province

م.د. أحمد عبد السلام فاضل السامرائي

Lect.Dr.Ahmed Abd Salam Fadel AL samarra

المديرية العامة لتربية صلاح الدين

General Directorate of Education of Salahuddin Province

E-mail: Ahmed.a@uosamarra.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الحماية الفرنسية، المجلس الوطني الاستشاري، الملك محمد الخامس، حزب الاستقلال، المهدي بن بركة.

Keywords: French protectorate, National Advisory Council, King, King Mohammed V, Independence party Mahdi bin Baraka.

الملخص

يعّد تأسيس المجلس الوطني الاستشاري المغربي حدثاً عظيماً بالمغرب وتجربة فريدة من نوعها، وخطوة مهمة على اعتاب النظام الديمقراطي، وأن كان مجلساً استشارياً، إلاَّ أنَّه كان خطوة بالاتجاه الصحيح نحو نظام برلماني مستقبلي، فقد كان هناك وعي كبير في المغرب يدرك استحالة إقامة انتخابات برلمانية، لأن المغرب دولة استقلت حديثاً، فضلاً عن أنها لم تكن تمتلك دستوراً، إلاَّ أنَّ تجربة ذلك المجلس لم تستمر طويلاً، ولاسيماً في ظل إخفاق الحكومات المتعاقبة في تحقيق الاجماع الحزبي.

Abstract

The establishment of the Moroccan National Consultative Council is a great event in Morocco and a unique experience of its kind, and an important step on the threshold of the democratic system, although it was a consultative council, but it was a step in the right direction towards a future parliamentary system, as there was great awareness in Morocco realizing the impossibility of holding parliamentary elections, since Morocco is a newly independent country, not to mention that it did not have a constitution. However, the experience of that council did not last long, especially in light of the failure of successive governments to achieve party consensus.

المقدمة:

بعد اسـتقلال المغرب عن الحماية الفرنسـية والاسـبانية عام ١٩٥٦ حاول الملك محمد الخامس مسـك زمام الأمور فبعد عن عهد لمبارك البكاي بتشـكيل الحكومة المغربية الثانية التي كانت تتألف من عدة أحزاب، أراد الملك بتشكيل مجلس استشاري من دون صلاحيات تذكر، فقط واجبه تقديم المشـورة للملك، إذ ما طلبها من المجلس، ولم يكن المغرب بعد الاسـتقلال مؤهل إلى تأسيس برلمان على النظم الحديثة، ولاسيماً أنه لم يكن يمتلك دستوراً، لذلك أراد الملك من تأسيس ذلك المجلس ليكون خطوة اولى نحو تأسـيس برلمان مغربي في المسـتقبل، لذلك أعلن الملك عن تأسـيس المجلس الوطني الاسـتشـاري المغربي في الثالث من آب ١٩٥٦ الذي لم يكن أعضـائه منتخبين عن طريق الانتخاب الحر، وإنما عن طريق التعيين المباشـــر من قبل الملك محمد الخامس، وبالتالي لم يكن ذلك المجلس يعكس صـورة مطابقة للواقع السـياسـي المغربي، إلاَّ أنَّه سـرعان ما أصـبح ذلك المجلس عباً على الحكومات المتعاقبة لتدخله بالشـؤون السـياسـية للحكومات، لاسـيماً وأن أعضـاء المجلس هم من الأحزاب والتيارات السـياسـية التي تتكون منها الحكومات، وبسبب الصراع وعدم الاستقرار السياسي الذي عانت منها المغرب عن طريق منافسة الأحزاب والتيارات السياسية فيما بينها عكس ذلك على عمل المجلس، وأصبح الصراع محتدم بين أعضاء المجلس، الأمر الذي أدى بالملك محمد الخامس بحل المجلس في ايار ١٩٥٩.

تضـمن البحث مقدمة ومدخل تاريخي وأربعة محاور وخاتمة، جاء المدخل التاريخي للتعريف بالحماية الفرنسـية والإسـبانية على المغرب عام ١٩١٢، ومقاومة المغاربة لهم لحين حصـولهم على الاسـتقلال عام ١٩٥٦، أما المحور الأول الموسـوم **تأسـيس المجلس** فقد ركز على فكرة تأسـيس المجلس وعدد أعضـائه ومكتب الرئاسـة للمجلس، وصـلاحيات الملك في المجلس، أما المحور الثاني الموسوم **مهام واختصاصات المجلس** فقد اختص بالصـلاحيات الرقابية للمجلس وإمكانية الأعضـاء من توجيه الأسـئلة للوزراء، وطبيعة عمل لجان المجلس، أما المحور الثالث الموسـوم **أعمال المجلس وإنجازاته**، فقد تضـمن افتتاح المجلس للجلسـة الأولى وخطاب الملك ورئيس المجلس الهدي بن بركة، وأعمال رؤسـاء اللجان وأهم انجازات المجلس على الصـعيد الاقتصـادي والخارجي، أما المحور الرابع الموسـوم **نهاية المجلس**، فقد وضـح عمل الهيئات الوطنية التي انتخب فيها أعضـاء المجلس، فضـلاً عن الظروف التي أدت إلى الصـراع المحتدم بين أعضاء المجلس، الأمر الذي أدى بالملك إلى حل المجلس.

أما الخاتمة فجاءت حصيلةً استنتاجيةً لما احتواه البحث من أحداث مهمة.

مدخل تاريخي:

بعد أن فرضت الحماية الفرنسية على المغرب في الثلاثين من آذار ١٩١٢، ثم أعقبها اتفاقية فرنسية مع إسبانيا في السابع والعشرون من تشرين الثاني ١٩١٢ نصت على اعتراف فرنسا بنفوذ إسبانيا في شمال المغرب مقابل اعتراف إسبانيا بحقوق فرنسا في وسط وجنوب المغرب، أما بخصوص وضعية مدينة طنجة، فقد تم تدويلها ومنحها نظاماً دولياً مستقلاً على أن تبقى جزء من المغرب[١]، وفي أثر ذلك شهد جنوب المغرب عام ١٩١٢ مقاومة مسلحة ضد الاحتلال الفرنسي، إلاَّ أنَّ الفرنسين تمكنوا من قمع تلك المقاومة، أما في شمال المغرب فقد شهدت المنطقة ثورة بزعامة محمد عبد الكريم الخطابي[٢] عام ١٩٢١ ضد الإسبان، لكن بعد تحالف فرنسا وإسبانيا تمكنوا من القضاء على الثورة عام ١٩٢٦، وبعد اخفاق ثورة الخطابي أخذت الحركة الوطنية المغربية اتجاه آخر وهو النضال السياسي لمجابهة الاحتلال الفرنسي والإسباني عن طريق قيادة التظاهرات وتأسيس الصحف والمجلات ومن ثم الأحزاب السياسية[٣]، وقد استثمرت الحركة الوطنية المغربية ظروف الحرب العالمية الثانية وقامت بإعداد وثيقة الاستقلال في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٤٤، وتقديمها إلى السلطان محمد بن يوسف[٤] والإقامة العامة الفرنسية والقنصلية البريطانية والقنصلية الأمريكية، ونتيجة لذلك قامت الإقامة العامة الفرنسية باعتقال قادة الحركة الوطنية المغربية، ومن ثم تحينت الفرصة من أجل خلع السلطان محمد بن يوسف الذي كان يتعاون مع الحركة الوطنية المغربية[٥].

تمكنت الإقامة العامة الفرنسية من نفي السلطان محمد بن يوسف في العشرين من آب ١٩٥٣ إلى جزيرة كورسيكا ومن ثم جزيرة مدغشقر، وفي أثر ذلك عمت المغرب تظاهرات غاضبة نددت بفرنسا وسياستها وبالمقابل قامت الحركة الوطنية المغربية بالتحول من النضال السياسي السلمي إلى النضال العسكري، ونتيجة ضربات جيش التحرير المغربي والمقاومة العنيفة قامت فرنسا بإعادة السلطان محمد بن يوسف إلى العرش في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٥٥ والبدء بمفاوضات الاستقلال[٦].

بعد أن رجع الملك محمد الخامس من المنفى حدد مهمة الحكومة المغربية الأولى وذلك في الخطاب الذي القاه في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٥٥ إذ قال:" **سيعهد به إلى الحكومة المغربية التمثيلية مهمة التفاوض بكامل الحرية مع الحكومة الفرنسية، وتلك بشرى يطيب لنا أن نزفها بشرى انتهاء عهد الحماية وبزوغ فجر الاستقلال والحرية، وستكون الخطوة الأولى تأسيس حكومة عصرية مسؤولة تعبر تعبيراً حقيقتها عن أرادة الشعب ومهمتها تدبير شؤون البلاد ووضع انظمة ديمقراطية على أساس الانتخاب وفصل السلطة في اطار ملكية**

دستورية هدفها الاعتراف لجميع المــغربـــة على اختلاف عقائدهم بحقوق المواطن وبالحريات العامة والنقابية"[٧].

عهد الملك محمد الخامس إلى مبارك البكاي[٨] في الثامن والعشــرين من تشــرين الثاني ١٩٥٥ مهمة تشــكيل الحكومة المغربية الأولى وأصــبحت مهمة تلك الحكومة هي التفاوض مع فرنسا من أجل الاستقلال الوطني والوحدة الوطنية والاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، وبعد مفاوضات طويلة وشاقة بين الجانبين المغربي والفرنسي حصل المغرب على استقلاله في الثاني من آذار ١٩٥٦[٩].

أولاً: تأسيس المجلس:

بعد أن حصـــل المغرب على اســـتقلاله أكد الملك محمد الخامس أن المغرب يمر في مرحلة انتقالية تقتضـــي تحولاً تدريجياً من أجل النظام الديمقراطي والإصـــلاحات الاقتصـــادية والاجتماعية، ومن أجل الضـمان للمواطن المغربي حريته وكرامته وانتمائه السـياسـي وسـيره نحو الديمقراطية شيئياً فشيء، قام الملك محمد الخامس بتأسيس المجلس الوطني الاستشاري بموجب ظهير (مرســوم) في الثالث من آب ١٩٥٦، وعدَّ ذلك المجلس اســتشــارياً لدى الملك من أجل تمثيل الرأي الوطني في الظروف الراهنة تمثيلاً واسـعاً قدر الإمكان، إلاَّ أنَّ ذلك المجلس كان من دون صـلاحيات تنفيذية او تشريعية[١٠]، وانما فقط يقوم الملك محمد الخامس بعرض الأمور التي تحتاج فيها إلى استشارة، ولاسيما السياسية والاقتصادية منها، ولم يكن أعضاء المجلس الوطني الاســـتشـــاري منتخبين بل ان الملك محمد الخامس هو الذي عينهم في المجلس وفق اختياره بموجب الظهير رقم ١.٥٦.٢٥٨ في العشرين من تشرين الأول ١٩٥٦ وتكون المجلس من ستة وسبعون عضواً[١١]، ستة عشر عضواً يمثل الأحزاب السياسية عشرة أعضاء منها تنتمي لحزب الاسـتقلال وسـتة أعضـاء تنتمي لحزب الشـورى والاسـتقلال، وسـتة آخرون يمثلون شـخصـيات سياسية (مستقلون) لا تنمي إلى أية أحزاب، وسبع وثلاثون عضواً مثل المنظمات الاقتصادية والاجتماعية، عشـرة أعضـاء منهم مثلوا الاتحاد المغربي للشـغل، وثمانية عشـر عضـوا مثلوا الفلاحين، وتسـعة أعضـاء مثلوا التجار والصـناع وسـبعة عشـر عضـواً مثلوا هيئات مختلفة، عضوين منهم مثلوا المحامين، وثلاثة أعضاء منهم مثلوا المهن الطبية والصيدلة، وعضوين منهم مثلوا عن المهندسـين في الصـناعة، وأربعة أعضـاء مثلوا العلماء، وعضـوين مثلوا المؤسـسـات الثقافية، وعضو عن رجال الدين اليهود، وثلاثة أعضاء مثلوا منظمات الشباب والرياضة[١٢].

يعقد المجلس جلساته في مدينة الرباط أو بأي مكان اخر من المملكة المغربية، ويستمر انتداب أعضـاء المجلس الوطني الاسـتشـاري لمدة سـنتين ويمكن تجديد تعينهم مرة أخرى، ويعقد

المجلس دورتين عاديتين في كل سنة إحداهما في شهر تشرين الثاني والأخرى في شهر ايار او تعقد دورات غير اعتيادية في حال تطلب الأمر ذلك وبطلب من الملك نفسه(١٣).

للملك الصلاحية في ايقاف اعمال المجلس اثناء دورته قبل الانتهاء من مناقشة القضايا المسجلة في جدول الأعمال، وإعفاء عضو او عضوين من بين افراد المجلس او حل المجلس بأجمعه، ولا يمكن القاء القبض على اي عضو من أعضاء المجلس اثناء انعقاد اية دورة او يتابع من قبل المحاكم لأي جنحة او تهمة جنائية الا بموافقة الملك، ويستلم أعضاء المجلس أثناء انعقاد جلساته تعويضات تحدد بمقتضى ظهير(١٤).

تنعقد الجلسة الافتتاحية لكل دورة تحت رئاسة الملك، وكذلك الجلسات التي تناقش فيها القضايا التي يقرر الملك ادراجها في جدول الأعمال او الجلسات التي يريد الملك حضورها، اما الجلسات التي لا يرأسها الملك فيتولى رئاستها رئيس المجلس المنتخب ولا يمكن للمجلس انعقاد جلساته الا بحضور ثلثي أعضائه(١٥).

ينتخب المجلس الوطني الاستشاري اعضاء هيئة الرئاسة كل سنة في افتتاح الدورة الأولى وتتكون هيئة الرئاسة من الرئيس ونائبه وامينين للمجلس وثلاث مساعدين وبعد افتتاح الدورة الأولى يتكون مكتب مؤقت من اكبر الأعضاء سناً كرئيس بمساعدة أربعة أعضاء من اصغرهم سناً ويشرف المكتب المؤقت على عملية انتخاب مكتب المجلس، وتكون عملية الانتخاب وفق تصويت بواسطة اقتراع سري وبالأغلبية المطلقة لجميع الأعضاء الحاضرين في المرة الأولى(١٦)، واذا تطلب الأمر اقتراع مرة ثانية بعد فشل المرة الأولى فيكون بالأغلبية النسبية وعند تساوي الأصوات يعد منتخباً المرشح الذي هو اكبر سناً وينتخب كل عضو من المكتب وفق تلك الالية، ويمكن تجديد انتخاب أعضاء المكتب مرة أخرى، ولا يمكن حدوث أية مناقشة تحت إشراف المكتب المؤقت سوى المتعلقة بإثبات صحة الانتخاب، وفي اثناء غياب رئيس المجلس ينوب عنه أحد نوابه حسب ترتيبهما(١٧).

يشرف المكتب على إدارة المجلس، فضلاً عن الصلة بينه وبين الملك ويساعد المكتب في عمله كتاب مساعدون يعينهم الرئيس ويكونون تحت امرته ويحضرون المداولات ويحفظون محضر الجلسات والمكتب مكلف بحسابات المجلس ويقوم بالأشراف على تحرير محاضر الجلسات والمكتب مكلف بحسابات المجلس ويقوم بالإشراف على تحرير محاضر الجلسات ومراقبة التصويت الفردي او المعلن عنه برفع اليد، ويتخذ المكتب قراراته بالأغلبية في المرة الأولى والنسبية في المرة الثانية ولرئيس المجلس الصوت النهائي(١٨)، ورئيس المجلس يتابع تطبيق واحترام مقتضيات المرسوم التأسيسي للمجلس الوطني الاستشاري، وله او لنائبيه استدعاء الأعضاء كلما أصدر الملك الأمر بذلك، وعليه تطبيق واحترام جدول الأعمال، فضلاً عن تطبيق

واحترام القانون الداخلي للمجلس وللرئيس الحق ولنائبيه فتح الجلسات او رفعها مؤقتاً او نهائياً ويمكن ايقاف الجلسة اذا اقترح ذلك عضو من أعضاء المجلس وايده المجلس بالأغلبية المطلقة للحاضرين ويسيَّر المداولات وحفظ نظام الجلسات واعطاء الكلمة بحسب الترتيب او سحبها والشروع في التصويت واعلان النتيجة وقبل ان يرفع الرئيس الجلسة يعين بعد استشارة المكتب تاريخ الجلسة المقبل وجدول أعمالها[١٩]، ولنائبا الرئيس السلطة نفسها عند نيابتهم عنه، ورئيس المجلس مكلف بتبليغ الوزراء المعنيين بالأمر المسائل المكتوبة التي يقدمها له أعضاء المجلس، وله الحق في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية والاتصال بالسلطات بمعية المكتب والرئيس مكلف بمتابعة امن المجلس داخل قاعة المجلس وخارجها، اما نائبا الرئيس فهم يساعدانه وينوبان عنه حسب ترتيبهما أثناء غيابه ولهم الحقوق نفسها التي للرئيس عند نيابتهما عنه، أما الامينان المساعدون يساعدون رئيس المجلس في أعماله، والاشراف على المصالح الإدارية للمجلس كتابة إدارية تحت امرة الرئيس مباشرة[٢٠].

ثانياً: مهام واختصاصات المجلس:

لم يكن للمجلس الوطني الاستشاري المغربي اية صلاحيات تشريعية فقد كان مجلساً استشارياً للملك، إذ اقتصرت مهمته في ابداء الراي بشأن ميزانية الدولة العامة والميزانيات الاضافية، وجميع القضايا التي يعرضها الملك عليه، ولاسيماً السياسية والاقتصادية والاجتماعية منها، ولكن كان للمجلس الصلاحيات الرقابية فقد كان المجلس يملك سلطة مساءلة أعضاء الحكومة، إذ كان بإمكان كل عضو من أعضاء المجلس أثناء انعقاد دورته توجيه الاسئلة إلى اي وزير بشأن القضايا التي تدخل في اختصاص وزارته وتوجه تلك الاسئلة مباشرة وشفويا اثناء المناقشات ويمكن ايضاً توجيها مكتوبة وموجهة إلى الوزير المعني بواسطة رئيس المجلس، وعلى الوزير المعني بالأمر الاجابة على الاسئلة مكتوبة ايضاً في ظرف اسبوع واحد، وان تكون الاسئلة الكتابية المعروضة على الحكومة توجه من طرف رئيس المجلس إلى الوزير المعني في ظرف ثلاثة ايام كحد اقصى بعد تسجيلها في كتابة المجلس[٢١]، ووضح القانون الداخلي للمجلس بأنه لرئيس المجلس الحق باستدعاء أعضاء المجلس فرداً فرداً وبأمر من الملك وترسل الاستدعاءات إلى كل عضو مصحوبة بجدول الأعمال قبل شهر على الاقل من الدورات الاعتيادية وستة ايام على الاقل من الدورات غير العادية ولا يجوز التغيب الا بعذر، وقبل افتتاح كل جلسة توزع على أعضاء المجلس قائمة المسائل التي ستناقش ويفتح الرئيس الجلسة وقبل تناول جدول الأعمال يملي على المجلس ما بلغه من البيانات التي تهم الأعضاء ثم يعرض على موافقتهم مقررات الجلسة السابقة، ويجب على الأعضاء الراغبين في تناول الكلام بشأن اية نقطة من نقاط جدول الأعمال طلب ذلك قبل افتتاح المناقشات وبدوره رئيس المجلس يسمح لهم

بالكلام حسب ترتيب مداخلتهم[٢٢]، ولا يسمح لأي عضو بالكلام من دون ان يسمح له رئيس المجلس بذلك، وتبقى قائمة المناقشات مفتوحة طوال المناقشات لتسجيل الراغبين بالكلام وان طالت المناقشات فللرئيس الحق بعد استشارة نائبيه تحديد مدة الكلام، ولا يسمح للأعضاء بالمداخلة أكثر من مرتين بشأن نقطة المناقشة، ولرئيس المجلس الحق في الطلب من المجلس ايقاف المناقشة ويتم التصويت على اقتراحه بأغلبية نسبية[٢٣].

استناداً للظهير المؤسس للمجلس الوطني الاستشاري وتحديداً الفصل الثاني عشر منه الذي نص على انتخاب المجلس من بين أعضائه أربع لجان مختصة يمكنها عقد جلسات في غير وقت دورات المجلس، واللجان هي: لجنة الميزانية ولجنة الاقتصاد ولجنة الشؤون الاجتماعية ولجنة الشؤون السياسية والشؤون العامة، ومهام تلك اللجان درس القضايا الخاصة المعروضة عليها من طرف الملك او من طرف المجلس[٢٤].

وضح الفصل التاسع من القانون الداخلي للمجلس بأن انتخاب تلك اللجان يكون عند افتتاح الدورة الأولى لكل عام، وتتكون كل لجنة من اثني عشر عضواً على الاقل ومن أربعة وعشرين على الأكثر، ولا يمكن للعضو ان يكون الا في لجنة واحدة، وبإمكان كل عضو تسجيل نفسه في اللجنة التي وقع عليها اختياره[٢٥]، وإذ تجاوز عدد المرشحين في احدى اللجان الحد الاعلى من الاعضاء فانه يشرع في جعل العدد موافقا للقانون بتصويت سري يحتفظ بمقتضاه على الأربعة والعشرين عضواً الحاصلين على أكثر الأصوات، وكل لجنة تجتمع على حدة ما لم يتطلب الأمر اجتماع لجنتين او أكثر وعلى كل لجنة انتخاب من بين أعضائها مكتباً يتكون من رئيس للجنة ونائبين وكاتبين، ويكلف رئيس كل لجنة بتسيير المناقشة ويمكن لكل لجنة ان تتفرع إلى لجان فرعية مختصة تعرض نتائج أعمالها على موافقة اللجنة وعند انتهاء عمل كل لجنة يرفع مقررها تقريره إلى الجلسة العامة وتكون جلسات اللجان سرية[٢٦]، ولكل لجنة الاخذ برأي من شاءت من أعضاء المجلس ولكل عضو حضور جلسات اللجان من دون التداخل بالكلام مطلقاً او النقاش، ويمكن للجنة الالتماس من الملك عن طريق رئيس المجلس سماع رأي وزير او موظف في قضية معينة من اختصاص المجلس[٢٧].

يقوم مكتب المجلس بتنسيق أعمال مختلف اللجان ويمكن الاخير استدعاء رؤساء اللجان وتأليف لجان فرعية مختصة مؤقتة او دائمة، ويوجه مكتب المجلس لكل لجنة لدراسة وتقرير المشاريع والمقترحات التي تدخل في اختصاصها التي تطلب بحث خاصاً وفي غضون خمسة عشر يوماً من تسلم الموضوعات المراد دراستها تعيين اللجنة مقرراً يتكلف بعرض نتائج عملها على المجلس، وله الحق بالاتصال بالوزرات للاستيضاح على يد رئاسة المجلس، ويعد حضور نصف أعضاء اللجنة ضرورياً من اجل سلامة إجراء التصويت[٢٨]، وفي حال تعذر التصويت

لعدم توفر عدد الأصوات الكافية تدرج المسألة في جدول أعمال الـجلسة التالية ويجب التصويت مهما كان عدد الحاضـرين ويدرج في محضـر كل جلسـة من جلسـات اللجان أسـماء الأعضـاء الحاضـــرين وأســـماء المتغيبين ويجب رفع تقارير اللجان إلى مكتب المجلس قبل افتتاح الدورة بخمســـة وعشـــرون يوماً على الاقل، وتكلف كتابة المجلس بطبع تقارير اللجان وتوزيعها على أعضـاء المجلس، وبعد التصـويت على المشـاريع تودع بالمحفوظات محاضـر جلسـات اللجان وجميع المستندات التي عرضت عليها[٢٩].

توزعت اختصـاصـات اللجان فقد كان من اختصـاص لجنة الشـؤون السـياسـية والشـؤون العامة هي: رئاســـة الحكومة والشـــؤون الخارجية والدفاع الوطني والوظيفية العمومية والداخلية والامن العام والأعلام والسـياحة، أما لجنة الاقتصـاد فقد كان اختصـاصـها الاقتصـاد الوطني والزراعة والاشـــغال العامة والبريد والاذاعة والتجارة والصـــناعة والمالية، وكانت لجنة الشـــؤون الاجتماعية من اختصاصها التهذيب الوطني والشباب والرياضة والصحة والعدل والشغل والشؤون الاجتماعية والاوقاف[٣٠]، وعند افتتاح الدورة الأولى للسـنة التي ينعقد خلالها المجلس تنتخب كل لجنة مقرراً عن كل مسألة من المسائل التي من ضـمن اختصـاصـها، ويمكن للجنة الميزانية عقد جلســـاتها في غير موعد دورات المجلس ويكون مقرر وزارة الاقتصـــاد الوطني هو المقرر العام للميزانية، وتكون مهمة اللجان هي درس القضـــايا المعروضـــة عليها من الملك او من طرف المجلس نفســه في دائرة موضــوع جدول الأعمال، ولا يمكن لأي عضــو من أعضــاء المجلس الوطني الاسـتشـاري المشـاركة الا في لجنة واحدة، ولكنه يمكنه ترشـيح نفسـه في أية لجنة يرغب فيها[٣١].

يتضح مما سبق ان المجلس شكل تلك اللجان من أجل تسهيل عمل المجلس الاستشاري ودقته وتكون لكل لجنة عمل واختصـاص معين يناط بها وايضـاً ان يكون للمجلس دوراً اكبر في العمل، وان كان دور المجلس استشـاري، إلاَّ أنَّه بتكوين اللجان ستكون للمجلس حظوة اكبر عن طريق مراقبة الوزراء والمسؤولين الذي من اختصاص كل لجنة.

ثالثاً: أعمال المجلس وإنجازاته:

افتتح المجلس الوطني الاسـتشـاري المغربي دورته الأولى في الثاني عشـر من تشـرين الثاني ١٩٥٦ من طرف الملك محمد الخامس، إذ قال:"... **تأســيس ذلك المجلس لحدث عظيم بالنسبة لبلادنا بل انه من أهم الأحداث التي تمت في عهد الاستقلال، ونحن لا ندعي له أكثر من كونه خطوة اولى نحو الهدف المنشود، اما ذلك الهدف الذي لن ندخر جهداً في العمل على ابلاغ شـعبنا اليه فهو حياة نيابية بالمعنى الصـحيح وتمكن الشـعب من تدبير الشـؤون العامة في دائرة ملكية دسـتورية تضـمن المسـاواة والعدل والحرية للامة افراد وجماعات حتى يتم ايجاد**

ديمقراطية مغربية بناءة تتفق مع ديننا الحنيف، وقد عملنا في ذلك المجلس على وضع تمثيل لكل الأحزاب السياسية والوطنيين وسائر المهن الحرة ومختلف المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى يكون مرأة صافية لحياة الامة المغربية ومجالاً لعرض افكارها..."[٣٢].

بعد خطاب الملك محمد الخامس انتخب المجلس مكتباً للرئاسة برئاسة المهدي بن بركة[٣٣]، وسبعة أعضاء آخرين[٣٤]، وأكد رئيس المجلس المهدي بن بركة بعد انتخابه في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٥٦ إلى الملك محمد الخامس قائلا له:" **اننا كأعضاء في ذلك المجلس الموقر مصممون على بذل ما نستطيع القيام به في ذلك السبيل ونحن نعد انفسنا جنوداً لخدمة تلك الغاية التي لابد من العناية بها، لأنه لا يتم الاستقلال السياسي الا بالتحرر الاقتصادي والاجتماعي ...**"[٣٥].

وعقدت جلسة أخرى للمجلس في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٥٦ تم انتخاب فيها رؤساء وأعضاء اللجان وعلى النحو التالي: لجنة الشؤون السياسية والشؤون العامة برئاسة أحمد مكوار[٣٦]، وعضوية أربعة وعشرون شخصاً[٣٧]، واختصاصاتها هي: متابعة رئاسة الحكومة والشؤون الخارجية والدفاع الوطني والوظيفة العمومية والداخلية والامن العام والانباء والسياحة[٣٨]، وكان لتلك اللجنة ستة مقررون[٣٩]، ووظيفة كل مقرر هي متابعة الوزارة التي من ضمن اختصاص تلك اللجنة[٤٠].

اما لجنة الشؤون الاقتصادية فكانت برئاسة أحمد منصور النجاعي، وعضوية تسعة وعشرون شخصاً[٤١]، وكانت اختصاصاتها هي: الاقتصاد الوطني والزراعة والاشغال العمومية والبريد والاذاعة والتجارة والصناعة والمالية، وكان لتلك اللجنة ايضاً ستة مقررون[٤٢]، وظيفتهم متابعة الوزارات التي تقع ضمن اختصاص تلك اللجنة[٤٣]، اما لجنة الشؤون الاجتماعية فهي برئاسة الطيب بن بوعزة، وبعضوية عشرون شخصاً[٤٤]، وكانت اختصاصاتها هي: التهذيب الوطني والشباب والرياضة والصحة والعدل والشغل والعمل والشؤون الاجتماعية والاوقاف[٤٥]، وكانت لتلك اللجنة خمسة مقررون[٤٦]، وايضاً وظيفة كل مقرر منهم هو متابعة الوزارة التي من ضمن اختصاص تلك اللجنة[٤٧].

على الرغم ان المجلس كان مجلساً استشارياً، إلاَّ أنَّه سجله كان حافلاً بالمنجزات ونتائج أعضائه واضحة في معظم المستويات، وقسمت انجازات المجلس على النحو الاتي:

١_ الجانب الاقتصادي:

عقد المجلس جلسته في الرابع من كانون الأول ١٩٥٦ وبلغ عدد الأعضاء الحاضرين سبعون عضواً وشرع المجلس في جلسته بمناقشة وزير الاقتصاد الوطني آنذاك عبد الرحيم بوعبيد(٤٨)، بتكليف من الملك محمد الخامس بعرض تحليلين للحالة الاقتصادية والمالية للمغرب والتدابير المقترحة للحلول المطلوبة في ميزانية الدولة والتدابير المقترحة لها، ولاسيماً تخفيض المصروفات الثانوية للدولة وإيجاد الظروف المناسبة لانعاش النشاط الاقتصادي للدولة، والقضاء على الفوضى هو كفيل بإيجاد ظروف الازدهار(٤٩)، وقد أكدت اللجنة المكلفة بالشؤون الاقتصادية في المجلس انها استنارت بأفكار ومقترحات وزير الاقتصاد الوطني وانها دعت الاخير بأخذ خطوات عملية لا نظرية فقط من أجل الخروج بعمل إيجابي يحقق للبلاد الطمأنينة والرفاهية(٥٠).

ناقش المجلس في السادس عشر من كانون الثاني ١٩٥٧ مشروع ميزانية عام ١٩٥٧ وبحضور الوزراء المعنين ولجنة الشؤون السياسية والعامة واللجنة الاقتصادية، واستمرت الجلسات لغاية السادس والعشرون من كانون الثاني من العام نفسه، وأصدر المجلس تقريره النهائي وقدمه إلى الملك محمد الخامس الذي أكد فيه:" **أن المجلس يعبر عن اسفه على ان ضيق الوقت لم يمكنه من دراسة الميزانية دراسة شاملة دقيقة وانه لم يمكن للوزراء من عرض سياسة حكومة الملك في جلسات عامة وان تلك الظروف المستعجلة لن تتكرر عند دراسة الميزانية المقبلة، ويعبر المجلس ايضاً عن اسفه على اقتصار الميزانية المعروضة عليه على ما كان يسمى بمنطقة الحماية الفرنسية ويسجل ما أعلن عنه وزير الاقتصاد الوطني من اهتمام حكومة صاحب الجلالة بتحقيق وحدة البلاد بأسرع ما يمكن في الميادين الاقتصادية والمالية والإدارية بعد ان تحققت في الميدان السياسي، ويرغب المجلس في أن تعرض عليه او على لجنة خاصة من أعضائه ميزانية ما كان يسمى بمنطقة النفوذ الإسباني ومنطقة طنجة** "(٥١).

لاحظ المجلس بصفة عامة أنَّ مشروع ميزانية عام ١٩٥٧ المعروضة عليه من وزارة الاقتصاد الوطني تمكنت على الرغم من المدة الوجيزة التي عملت فيها الذهاب إلى حد بعيد في تصفية الحالة المالية للخزينة العامة وان تحقق اقتصاداً كبيراً في نفقات الادوات بحسب خطة تقشفية، وأكد المجلس أنَّ النفقات في الاقتصاد يجب أن تطبق عن طريق تخفيض عدد الموظفين، وذلك لا يتم الا بوضع نظام مبسط موحد للوظيفة العمومية المغربية ومراجعة الهيكل الإداري لكي يتناسب مع حاجات البلاد وامكانياتها ويوزع المسؤوليات توزيعاً منطقياً محكماً(٥٢).

أكد المجلس على ضرورة ايقاف سلسلة الضرائب غير المباشرة التي تسمى مواد الاستهلاك الأساسية التي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وإضعاف القوة الشرائية عند الطبقات الكادحة، فضلاً عن أن المجلس طالب بمراعاة ذلك الأمر عند وضع النظام الكمركي الجديد وعند اقتناء المواد الضرورية من الخارج(٥٣).

كان المجلس مقتنع كل الاقتناع بان ميزانية الدولة لعام ١٩٥٧ ومع تزايد حاجات الشعب لن تتوفر له، الا بازدهار النشاط الاقتصادي وتنمية الانتاج الفلاحي والصناعي ورفع مستوى المعيشة والقدرة الاستهلاكية، لذلك فأن المجلس ينتظر من الحكومة المبادرة بوضع حلول للاحتياجات البلاد الضرورية وتوفير الاعمال والاشغال العامة وحث ارباب رؤوس الاموال على توظيفها ومنح ارباب رؤوس الأموال التسهيلات والاعفاء من الضرائب(٥٤)، وقد صوت أعضاء المجلس على تقرير الميزانية وحصل على موافقة ستين عضواً وصوت ضده أربعة أعضاء في حين امتنع عضواً واحداً عن التصويت(٥٥).

كانت ملاحظات أعضاء المجلس بشأن الميزانية هي ان تلك الميزانية اعتمدت بشكل كبير على القروض والاعانات الأجنبية، وقد ابدى الأعضاء تخوفهم من أن تمس تلك المساعدات سيادة واستقلال البلاد، وأكدوا أن تلك القروض لا تكفي لذلك لابد إلى ترشيد الإنفاق(٥٦).

أما بالنسبة لمشروع ميزانية عام ١٩٥٨، فقد سار المجلس الوطني الاستشاري على وفق النهج نفسه الذي سار عليه في دراسة مشروع الميزانية السابقة للعام الماضي، إذ عقد المجلس أربع جلسات بشأن مشروع الميزانية للمدة من الثاني من نيسان ولغاية الثامن عشر من نيسان ١٩٥٨، وقد خصصها أعضاء المجلس لمناقشة جوانب الميزانية مع الوزراء المعنين بالأمر، ونتيجة لذلك وضع أعضاء المجلس تقريرهم بشأن الميزانية الذي نص على:" **ان المجلس الوطني الاستشاري استمع إلى عرض وزير الاقتصاد الوطني وبعد دراسته مختلف فصول الميزانية داخل اللجان التي استدعى اليها الوزراء ليشرح كل منهم سياسته الخاصة، فأن المجلس يهنئ وزير الاقتصاد على المجهود الذي بذله بتقديم ميزانية عادية يعتمد تمويلها على الموارد الجبائية فقط، متمنياً التوصل لنفس المجهودات إلى موازنة الميزانية بتطبيق الوسائل التي ارتاها من دون ان ينساق مع الزيادة المجحفة في الضرائب، وسجل المجلس كامل الارتياح اهتمامه بتخصيص قسط من واردات الدولة للتوظيفات المنتجة التي من شانها ان تنمي الدخل الوطني وترفع مستوى معيشة الجماهير الكادحة، ومن أجل ذلك نؤيد تأييداً مطلقاً تخصيص موارد الفوسفات لميزانية التجهيز ذلك التخصيص الذي يعد خطوة في سبيل التحرير الاقتصادي للمغرب الذي سيعطي الدولة المغربية نفوذاً اقوى عند طلبها قروضاً من الخارج واستقلالاً في سيرها الحثيث نحو تحقيق الأهداف الوطنية** "[٥٧]، وقد صوتوا أعضاء المجلس على ذلك التقرير بالموافقة سبعة وأربعون عضواً، فيما امتنع عن التصويت ستة عشر عضواً، ونتيجة لذلك رفع مكتب المجلس تقريرهم إلى الملك محمد الخامس[٥٨].

تمخضت المداولات التي أجراها المجلس الوطني الاستشاري خلال المدة من الثالث إلى السادس من كانون الأول ١٩٥٨ بشأن الحالة الاقتصادية والمالية بالمغرب والتدابير المقترحة على ضوء العرض الذي أدلى به وزير الاقتصاد الوطني عبد الرحيم بوعبيد، فقد أصدر المجلس تقرير إلى الملك محمد الخامس وجاء فيه ما يلي[٥٩]:

١. سجل المجلس الارتياح الكامل إلى موقف العائلة المالكة واستعدادها لتحمل التضحيات التي تستلزمها سياسة التقشف ولتنفيذ جميع التدابير التي تظهر فائدتها لتحسين حالة ميزانية الدولة.
٢. سجل المجلس الارتياح الكامل لإرادة جميع فئات الشعب، إذ إن فتور النشاط الاقتصادي ليس بناتج عن الطبقات الكادحة المغربية، بل انه كلما كان الإنتاج قائماً على إرادة العملة وحدها، فإنه لا يحتفظ فقط بمستواه العادي بل يرتفع احياناً.
٣. قدر المجلس خطورة الحالة التي تعانيها البلاد من جراء ازمة اقتصادية ومالية نشأت عن استمرار أسس النظام الاقتصادي الموروث التي تستفحل يوما عن يوم، بسبب المحاولات الاستعمارية التي عملت على عرقلة جهود الدولة المغربية في سبيل تحريرها الاقتصادي.

٤. اوصى المجلس لمواجهة تلك الحالة الخطيرة بسرعة عالية بتحديد وتطبيق سياسة اقتصادية ترمي إلى تحرير البلاد من جميع القيود المالية والفنية والعسكرية مهما كلف الامة من تضحيات.
٥. كان المجلس مقتنع بالقضاء على مظاهر الفوضى والإهمال، لذلك يعد التدابير للاقتصاد في نفقات الدولة وانتهاج الحكومة لسياسة التقشف، وتأسيس ديوان المحاسبة لمراقبة ومراجعة نفقات الدولة.

أصدر المجلس الوطني الاستشاري المغربي في الوقت نفسه توصيات رفعت للحكومة المغربية أكدت على أن سياسة التحرر الاقتصادي والمالي والفني يجب أن تهدف إلى ما يلي[٦٠]:
١. تقليص عدد الموظفين الذي يزيد عددهم عن احتياجات البلاد والإدارة مع ضمان حقوق وكرامة الفنيين الأجانب الذين رغبوا في متابعة خدمتهم للصالح العام.
٢. وضع نظام للوظيفة العمومية يضع حداً للفوضى ويتناسب مع إمكانيات البلاد، ويضمن لها مستخدمين اكفاء نزهاء مخلصين.
٣. تشجع توظيف رؤوس الأموال بتشريع قانون يضمن مصالح اصحابها من غير المساس بسيادة البلاد، وذلك ليتسنى انتهاج سياسة النهوض بالواقع الاقتصادي بمضاعفة انتاج الزراعة وتصنيع البلاد وتعميم العمران.

صوت المجلس الوطني الاستشاري المغربي في السادس من كانون الأول ١٩٥٨ وبحضور كامل أعضاءه على التقرير والتوصيات بالأغلبية، فقد صوت بالموافقة ستة وستون عضواً في حين صوت ضد التقرير والتوصيات ثمان أعضاء وامتنع عضوين عن التصويت[٦١].

٢- السياسة الخارجية:

عقد المجلس الوطني الاستشاري أربع جلسات أثناء المدة من التاسع إلى الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٥٧ برئاسة المهدي بن بركة واستمع أعضاء المجلس إلى العرض الذي قدمه وزير الخارجية المغربي أحمد بلافريج[٦٢]، بشأن السياسة الخارجية للحكومة المغربية، وأثناء الجلسة الثانية والثالثة تمت مناقشة أعضاء لجنة الشؤون السياسية والشؤون العامة مع وزير الخارجية بشأن الحدود المغربية وعدم الدخول في الاحلاف العسكرية، فقط المعاهدات التي تحقق الرفاهية للمغرب، فضلاً عن أن أعضاء اللجنة أرادوا ضمان حقوق المغاربة الموجودين في فرنسا وعلى ان يتمتع المغاربة هناك بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الفرنسيون في المغرب،

وبدوره اعرب وزير الخارجية المغربي أحمد بلافريج عن شكره لأعضاء المجلس وأعضاء لجنة الشؤون السياسية الذين قدموا مقترحاتهم لتتميم استقلال المغرب والدفاع عن سيادته، وأكد أن السياسة الخارجية المتبعة هي سياسة اقرها الملك محمد الخامس(٦٣)، وبعد ذلك وضع أعضاء لجنة الشؤون السياسية تقرير مفصل بشأن سياسة المغرب الخارجية وأكد التقرير على ما يلي:" **يشكر المجلس بكامل الاحترام الملك محمد الخامس على تلك الفرصة السعيدة التي اتاحت للراي العام المغربي الاطلاع على سياسة البلاد الخارجية، وسجل المجلس بارتياح اتجاه السياسة المغربية التي امتازت بتصميمها على عدم التبعية لأية دولة او مجموعة من الدول وحرصها المتواصل على صيانة السيادة الوطنية واستكمال تحرر البلاد من سائر مخلفات عهد الاستعمار، ويلاحظ المجلس أمام تصلب المتشبثين بروح السيطرة الاستعمارية أن الوسائل المستعملة أصبحت غير كافية لتحقيق أهدافنا الوطنية في جلاء سائر الجيوش الأجنبية واتمام وحدة التراب واستكمال التحرر الاقتصادي، ورأى المجلس أن تلك الأهداف الوطنية التي تكون خطة الدبلوماسية المغربية يجب الاستمرار كأساس تحدد بمقتضاه علاقتنا الخارجية، والمجلس وضع ثقته في صاحب الجلالة الملك محمد الخامس وحكومته للاستمرار في اتخاذ المواقف الحازمة التي تقتضيها المصالح الوطنية العليا للوطن، ولتدعيم مركز المغرب الدولي وذلك بتوسيع نطاق علاقاته الخارجية سواء في الميدان الاقتصادي او الميدان الدبلوماسي حتى تتمكن من إحباط جميع أنواع أساليب الضغط ومن أجل ضمان تأييد الشعوب والأمم، وأكد المجلس عزم الشعب المغربي على استعداده لتحمل التضحيات الأزمة بروح التفاني والامتثال الوطني في سبيل تحقيق المطامح القومية**" (٦٤)، وقد صوت ثمانية وخمسون عضو من أعضاء المجلس ولجنة السياسة بالموافقة على التقرير في حين عارضوه ستة أعضاء وامتنع عن التصويت ثلاثة أعضاء(٦٥).

على الرغم من قصر مدة انتداب المجلس الوطني الاستشاري فإن حضوره كان متميزاً على الصعيد الدولي، فقد توجه رئيس المجلس الوطني الاستشاري المهدي بن بركة في كانون الأول ١٩٥٧ إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة من حكومتها لمدة شهر، إذ قام باتصالات مع أعضاء الكونكرس ومع مختلف الشخصيات البارزة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلاً عن أنه قام بإلقاء سلسلة محاضرات عن المغرب(٦٦)، وسافر في بداية كانون الثاني ١٩٥٨ النائب الأول لرئيس المجلس المحجوب بن الصديق برفقة رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية الطيب بن بوعزة إلى هيئة الأمم المتحدة كعضو في الوفد المغربي لحضور الاجتماع العام لهيئة الأمم المتحدة(٦٧).

لبى المجلس الوطني الاستشاري الدعوة التي وجهتها حكومة الصين الشعبية لرئيسة المهدي بن بركة في شباط ١٩٥٨ لزيارة بلادها، إذ بعثت رئاسة المجلس وفداً برئاسة محمد

البعمراني نائب رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية وبعضوية عبد الكريم الفلوس وحسين حجي وعمر الدويري، وقد قام الوفد بحضور عدة مهرجانات، وبزيارة عدة شخصيات رسمية وسياسية ومن بينها رئيس الجمهورية الصيني ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب وعدة أعضاء من نواب المجلس الوطني الصيني(٦٨).

رابعاً: نهاية المجلس

كان المجلس الوطني الاستشاري المغربي ممثلاً بموجب القانون في عدة هيئات وطنية، فقد انتخب عدد من أعضاء المجلس في تلك الهيئات ومن تلك الهيئات: هيئة التعاون الوطني التي تأسست بموجب الظهير رقم ١.٥٧.٠٩٩ في السابع والعشرين نيسان ١٩٥٧ فقد تقرر تمثيل أعضاء المجلس الوطني الاستشاري بأربعة أعضاء في الهيئة، والأعضاء الذين تم انتخابهم هم: عبد الكريم الفلوس، إدريس المذكوري، وعبد السلام العراقي، والمختار ابارودي(٦٩)، والهيئة الوطنية الثانية هي محكمة العدل التي تأسست بموجب الظهير رقم ١.٥٦.١٣١ في الثالث والعشرين من ايار ١٩٥٧ وتكونت المحكمة من سبعة أعضاء من بينهم أربعة من أعضاء المجلس الوطني الاستشاري الذين يختارهم الملك مع نوابهم من بين قائمة من أربعة وعشرين عضواً منتخبين من طرف المجلس والمستشارون المحلفون لدى المحكمة هم: الطيب بن بوعزة، وابو بكر القادري، ومحمد الحلو، وأحمد المذكوري، ونواب المستشارين المحلفين هم: أحمد الجندي، والتهامي عمار، ومحمد التباري، ومحمد بناني(٧٠)، والهيئة الثالثة هي المجلس الوطني للتصميم الذي تأسس في الثاني والعشرين من حزيران ١٩٥٧ فقد عين فيه ثلاثة أعضاء من أعضاء المجلس الوطني الاستشاري في المجلس الوطني للتصميم، فقد عين رئيس المجلس الوطني الاستشاري المهدي بن بركة نائب لرئيس المجلس الوطني للتصميم، وابن سالم جسوس، والطيب بن بوعزة(٧١).

عانى المغرب بعد الاستقلال من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، بسبب عدم استمرار الحكومات المتعاقبة لمدة طويلة فغالباً ما كان يحدث صراع سياسي حزبي يجبر رئيس الوزراء لتلك الحكومة على تقديم استقالة حكومته للملك، وذلك يفسر التشنج السياسي الكبير التي كانت تعاني منه المغرب، وذلك ما أثر بدوره على دور المجلس وعمله، فقد انعكست هيمنة حزب الاستقلال على الحكومة الأولى والثانية على أداء المجلس ومجريات الحوار داخله، وحصل صراع سياسي بين أعضاء المجلس انفسهم كونهم من أحزاب وتيارات سياسية مختلفة، فضلاً عن استمرار تباعد وجهات النظر بين قادة حزب الاستقلال فيما بينهم الأمر الذي أدى إلى تعميق الخلافات ووجهات النظر وهو ما أضر بمستقبل المجلس ولاسيماً بعد الصراع الذي حصل في صفوف حزب الاستقلال(٧٢)، فقد ظهر تياران سياسيان تيار مثل: المحافظين بقيادة رئيس حزب

الاستقلال علال الفاسي[٧٣]، والتيار اليساري بقيادة رئيس المجلس المهدي بن بركة، وذلك الانقسام والصراع بين الحزب ألقى بظلاله داخل المجلس، فقد انقسم أعضاء الحزب داخل المجلس، على الرغم عدم الإعلان عنه رسمياً، ولاسيماً أن الغالبية المطلقة من الأعضاء هم من حزب الاستقلال أو من تحالف معه، لان الكثير من ممثلي الهيئات المهنية والمنظمات الشبابية انضمت للحزب، لذلك كان للانقسامات السياسية التي عاشها المغرب في تلك المرحلة أثر كبير على أداء المجلس، فقد كان الصراع السياسي الذي يتم خارج المجلس تجد صداها داخله في تداخلات واسئلة المعارضة في المجلس، على الرغم من أن الحكومة لم تكن مسؤولة أمام المجلس الوطني الاستشاري بالمعنى القانوني للمسؤولية، وأن المجلس لم تكن له صلاحيات تقريرية أو تشريعية، بسبب قوة حزب الاستقلال داخل المجلس واستمرار ذلك النزاع لم يعد بإمكان استمرار المجلس في أداء واجبه[٧٤].

كانت الدورة التي عقدها المجلس في آذار لغاية نهاية نيسان ١٩٥٩ هي أخر دورة في عمر المجلس وكانت تلك الدورة مخصصة لمناقشة ميزانية عام ١٩٥٩ إلاَّ أنَّ التيار المحافظ في المجلس من ممثلي حزب الاستقلال قاموا بمواجهة التيار اليساري في المجلس الذي انشق عن حزب الاستقلال وتأسيس حزب جديد باسم الجامعات المستقلة الوطنية لحزب الاستقلال[٧٥]، الذي كان من ضمن أعضائه رئيس الوزراء عبدالله ابراهيم[٧٦]، الذين وجدوها فرصة لانتقاد الحكومة في النواحي السياسية والمالية والاقتصادية، ولاسيما أن وزير الاقتصاد عبد الرحيم بوعبيد هو أيضاً من التيار اليساري، وقد قاد تلك الحملة داخل المجلس أعضاء الاتحاد المغربي للتجارة والصناعة والاتحاد المغربي للفلاحة، ومعظم هؤلاء هم من كبار ملاكي الأراضي كان يتطلعون إلى تولي سلطة اقتصادية في إدارة الأعمال والمقاولات، لذلك عندما عقدت جلسة المجلس في الرابع من نيسان ١٩٥٩ من أجل مناقشة الميزانية كان عدد حضور أعضاء المجلس خمسة وخمسين عضواً، وكان النصاب القانوني للجلسة متوفر، إلاَّ أنَّهم سرعان ما قام التيار المحافظ المضاد لحكومة عبدالله ابراهيم بالانسحاب من الجلسة وترك فراغ في المجلس، لذلك انسحب ثلاثة وعشرون عضو من القاعة[٧٧]، ونتيجة لذلك انعقد مجلس وزاري وبحضور الملك محمد الخامس في السابع من نيسان ١٩٥٩ ، وقد صرح الملك بشأن الأحداث الأخيرة قائلاً: " **إنا امة في مراحل نهضتها الأولى، فيجب تقديم الفرص على النافلة، والأكيد على الأوكد وينبغي ان نتحاشى الكماليات ما أمكن ونوجه العناية إلى الضروريات، إن آمال الدولة أمانة بين ايدي الوزراء وان من شيم الافاضل المحافظة على الامانة وأداؤها حق الاداء، مخبراً ان الله سيسأل عنها يوم القيامة، وأن التاريخ لن ينسى ان يقول كلمته فيمن حافظوا عليها او فرطوا فيها...**"[٧٨]، وفي اليوم نفسه استدعى الملك محمد الخامس بقصره رئيس المجلس

الاستشاري الوطني المهدي بن بركة واخبره ضرورة توحيد الصف وقيام المجلس بالمهام الموكلة له، وفي أثر ذلك بين رئيس المجلس المهدي بن بركة إلى أعضاء المجلس في جلسته التي انعقدت في منتصف نيسان ١٩٥٩ بشأن اللقاء الذي دار بينه وبين الملك محمد الخامس، إذ قال:" **سألني صاحب الجلالة حول رأيي بصفتي رئيساً للمجلس الوطني الاستشاري في الأزمة الحاضرة وفي كيفية حلها، وقبل التوجه إلى القصر العامر، كان المجلس قد عقد اجتماعاً عاماً من أجل مناقشة الميزانية واقترح عليّ أحد أعضاء المجلس أن يتصل بي رؤساء الهيئات الممثلة في المجلس قبل أن أتوجه إلى القصر، حتى يمكنني ان احمل معي صورة كاملة عن التيارات الفكرية الموجودة في المجلس، وفعلاً عندما حظيت بالمثول بين صاحب الجلالة، امكنني ان اعطي لجلالته نظرة كاملة عن اتجاهات الرأي العام في الازمة الحاضرة، وقد قلت لصاحب الجلالة ان الحالة في المغرب دقيقة وان الظروف التي تجتازها البلاد ظروف حيوية، ويجب ان نواجها بكل حزم بعد الاستفادة من التجربة السابقة، وسألني صاحب الجلالة في موضوع الانتخابات، فكأن رأيي هو ان الانتخابات البلدية المقبلة هي اهم البنود التي يتكون منها برنامج المغرب الجديد، ... واننا نرى جميعاً ان بناء الديمقراطية في المغرب ينبغي ان يكون من الأساس على مستوى البلديات والجماعات القروية التي يجب ان تمكن الشعب من مباشرة شؤونه بصفة علمية وطبيعي ان الديمقراطية تقتضي الحرية الصادقة ..."**[٧٩].

استمر الخلافات بين أعضاء المجلس متمثلة بأعضاء حزب الاستقلال والتيارات التي معهم وأعضاء حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية متمثلة برئيس المجلس ومن معه من بقية الأعضاء، الأمر الذي انعكس سياسياً على حكومة عبدالله ابراهيم نفسها، فتلك الاضطرابات والصراعات كادت تؤدي بالإطاحة بالحكومة على غرار الحكومات السابقة، لولا تدخل الملك محمد الخامس الذي ادرك خطورة الأمر، وبمشورة ولي العهد الامير الحسن[٨٠] الذي اقترح حل المجلس، وبالفعل قام الملك محمد الخامس بحل المجلس الوطني الاستشاري المغربي في ايار ١٩٥٩، وأصدر الديوان الملكي بلاغ أكد فيه:" **ان الملك محمد الخامس أعلن عن حل المجلس الوطني الاستشاري المغربي ويعبر عن أسفه لبوادر التفرقة والمهاترات التي ظهرت، فحث الاخوة على الاتحاد والتعاون والتسامح، وان تلك الخصال التي حقق بها المغاربة شطراً من امالهم هي وحدها التي ستحقق الأجزاء الأخرى من آمالهم ومطامحهم القومية** "[٨١].

الخاتمة:

١. كان الملك محمد الخامس مدرك تماماً ضرورة تشكيل مجلس بديل عن النظام البرلماني، ولاسيماً أن الأحزاب السياسية وقادة الحركة الوطنية تطرقت لتلك الفكرة بعد نفي الملك محمد الخامس من طرف فرنسا عام ١٩٥٣، لذلك أراد الملك تأسيس ذلك المجلس الاستشاري ومنحه عدد من الصلاحيات المحدودة محاولة منه لإرضاء الأحزاب السياسية لكي لا تعترض ذلك من جهة ومن جهة أخرى لكسر شوكة حزب الاستقلال الذي هيمن على الساحة السياسية المغربية آنذاك حتى لا يصبح الحزب الأوحد عن طـريــق تــكــوين المجلس من عدة أحزاب وتيارات سياسية ونقابية .

٢. على الرغم من ان المجلس كان استشارياً، إلاَّ أنَّ تركيبة المجلس كانت على غرار البرلمانات الحديثة، فقد كان للمجلس مكتب رئاسي يتكون من رئيس ونائبان وكتاب، فضلاً عن ان المجلس كان له أربع لجان كل لجنة لها رئيس ونائبان ومقررون وكل لجنة لها عمل خاص بها تتعلق بالوزرات، وذلك التقسيم هو التقسيم المتبع بالنظام البرلماني.

٣. على الرغم ان المجلس كان يتمتع بصلاحيات محدودة ودوره فقط هو تقديم المشورة للملك متى ما طلب ذلك، إلاَّ أنَّ المجلس كان له الحق في متابعة الوزرات والدوائر جميعاً في الحكومة المغربية والاطلاع على الميزانية السنوية للمغرب، ومتابعة السياسة الخارجية للمغرب وابداء الرأي فيها، فضلاً عن توجيه الاسئلة الوزارية في اي موضوع يتعلق بعمل وزراتهم.

٤. كان للمجلس مكانة مرموقة خارجياً والدليل على ذلك الدعوات التي وجهت لرئيس المجلس وأعضائه سواء أكانت من أعضاء الكونكرس الأمريكي أو من الصين او من غيرها، وذلك ان دل على شيء يدل أن دول العالم كانت تعد ذلك المجلس مجلس مرموق أشبه بالبرلمان.

٥. إن المكانة التي حصل عليها المجلس هي التي جعلت عمله منظم وذو أهمية كبيرة، على الرغم انه كان مجلس استشاري وليس تشريعي، في دور رئيس المجلس المهدي بن بركة الذي كان له الدور الكبير في هندسة تركيبة المجلس بالتعاون مع الملك، وجعله مجلساً حقيقياً، وعلى الرغم من كونه استشاري، لكن تميز أعضائه بالجد بالعمل وروح المسؤولية وعدَّه البداية الأولى لمسار التحول التدريجي نحو الديمقراطية في المغرب.

٦. كانت الانقسامات السياسية الحادة التي عاشها المغرب جراء الصراع على السلطة أثر كبير على أداء المجلس ومصيره، فقد انعكس الصراع داخل حزب الاستقلال نفسه الذي كان مستفيد منه إلى درجة كبيرة الملك فلم يكن في صالحه نظام الحزب الوحيد، لذلك حاول بناء وتكريس نظام حزبي تعددي، لمواجهة خيار الحزب الوحيد، إلاَّ وهو حزب الاستقلال، لذلك عمل الملك على تكريس نظام الحزب التعددي عن طريق تأسيس ذلك المجلس من عدة أحزاب وتيارات سياسية،

فقد أصبح الصراع محتدم بين أعضاء حزب الاستقلال انفسهم بشأن السلطة، الأمر الذي انعكس على عمل مجلس نفسه، وانشقاق أعضاء حزب الاستقلال فيما بينهم وتحول المجلس إلى ساحة صراع وتصفية للحساب بين الأعضاء، وإزاء ذلك أصبح المجلس يثير الاضطرابات والخصومات السياسية، الأمر الذي دفع بالملك محمد الخامس بحل المجلس في ايار ١٩٥٩ .

الهوامش والمصادر:

(١) جورج سبيلمان، المغرب من الحماية الى الاستقلال ١٩١٢_١٩٥٦، ترجمة: محمد المؤيد، دار الامل للنشر، الرباط،٢٠١٤، ص ٤٥_٥٠.

(٢) محمد عبد الكريم الخطابي: ولد عام ١٨٨٢ في منطقة أجدير وهناك دخل الكتاتيب مع عمه عبد السلام وحفظ القران، ثم سافر إلى فاس ونال من مدارسها إجازة العلوم الدينية، ثم درس في جامعة القرويين، وتخرج فيها، أتيحت له فرصة التعليم في إسبانيا، وبعد عودته منها عين قاضياً لمدينة مليلة، وثم مستشاراً في مكتب شؤون المغاربة عام ١٩٠٩-١٩١١، اسهم في إصدار جريدة تلجراماديل ريف التي عمل فيها لمدة من ١٩٠٨-١٩١٢، وعمل كذلك مستشاراً في المحكمة العليا للجنايات من عام ١٩١٢-١٩١٩ في مليلة، قاد حركة المقاومة في الريف وانشأ جمهورية الريف بعد ان كبد الإسبان خسائر فادحة، إلاَّ أنَّه أسر من القوات الفرنسية في أيار ١٩٢٦، ونفيه إلى جزيرة لارينيون في المحيط الهادي حتى عام ١٩٤٧، إذ تمكن مكتب المغرب العربي في القاهرة من فك اسره ونقله من الباخرة التي رست في ميناء السويس إلى القاهرة، ومارس دوره في لجنة تحرير المغرب العربي حتى توفي هناك عام ١٩٦٣. للمزيد من التفاصيل ينظر: رشدي الصالح ملحس، سيرة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي بطل الريف ورئيس جمهوريتها، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٢٥، ص٢٥-٢٨؛ محمد العربي المساري، محمد بن عبد الكريم الخطابي من القبلية إلى الوطن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،٢٠١٢، ص١٩-٢٧.

(٣) امحمد جبرون، تاريخ المغرب المعاصر ١٩١٢_١٩٩٩ من الحماية إلى وفاة الملك الحسن الثاني، دار الاحياء، طنجة، ٢٠٢٢، ص ١٢٨_١٢٩.

(٤) محمد بن يوسف: ولد في القصر السلطاني بفاس عام ١٩١١، وحين تولى والده العرش انتقل معه للرباط ودرس القران الكريم واللغتين العربية والفرنسية، وأظهر تفوقاً عالياً، توج سلطاناً عام ١٩٢٧، ولقب بمحمد الخامس، تقرب من الوطنين في الثلاثينات، وبدأ يعارض السياسة الفرنسية في البلاد، وأدى دوراً مهماً في بناء الدولة بعد الاستقلال، توفي عام ١٩٦١. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الجليل مزعل بنيان، الملك محمد الخامس ودوره السياسي في المغرب الأقصى حتى عام ١٩٦١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٠٣.

(٥) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة: نيقولا زيادة، ط٢، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٠، ص١٦٦_١٦٧.

(٦) محمد العلمي، محمد بن يوسف او تاريخ استقلال المغرب، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٧٥، ص١٢٩.

(٧) نقلاً عن: جورج سبيليمان، المصدر السابق، ص ٢٢٣.

(٨) مبارك البكاي: ولد في مراكش عام ١٩٠٧ وبعد أنَّ أنهى تعليمه التحق بالجيش الفرنسي فتفوق وبرز بين اقرانه وخدم بتميز وشجاعة في أثناء الحرب العالمية الثانية، ووصل إلى رتبة مقدم قبل اضطراره إلى ترك الجيش بسبب فقدانه ساقه في إحدى المعارك، وبعد ذلك أصبح حاكماً لمدينة سفرو حتى عام ١٩٥٣، إذ استقال احتجاجاً على قرار الإقامة العامة بعزل السلطان محمد الخامس ونفيه، فبدأ بذلك نضاله الوطني ومطالبته باستقلال بلاده، وأدى دوراً بارزاً في المفاوضات مع فرنسا، وأصبح أول رئيس وزراء لأول حكومة مغربية، توفي في ١٢ نيسان ١٩٦١ في أثر أصابته بذبحة قلبية حادة. إبراهيم خلف العبيدي، دراسات في تاريخ

المغرب الحديث والمعاصر، مطبعة المجمع العلمي، بغداد،٢٠٠١، ص١٥٣؛ مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج١٩، دار رواد النهضة، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٦٦-١٦٧.

(٩) محمد العلمي، المصدر السابق، ص١٨٧.

(١٠) ضريف محمد، الأحزاب السياسية المغربية، افريقيا الشرق، الرباط، ١٩٨٨، ص١٠٥.

(١١) الجريدة الرسمية المغربية للمملكة المغربية، الرباط، العدد٢٣٠٠، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٦، ص١٣٦٦-١٣٦٧.

(١٢) محمد الفقيه التطواني وعيسى العربي، تطور الممارسة الديمقراطية بالمغرب، ج١، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ٢٠٠٨، ص٥٠.

(١٣) محمد الشاوي، كتاب ذاكرة المستقبل، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ٢٠١١، ص ١٠١_١٠٢.

(١٤) أحمد معنينو، المجلس الوطني الاستشاري ومعارضة حزب الشورى والاستقلال ١٩٥٦_١٩٥٩، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٨٤، ص٢٣_٢٤.

(١٥) محمد الفقيه التطواني وعيسى العربي، المصدر السابق، ص٥٣.

(١٦) عبد اللطيف جبرو، المهدي بن بركة ثلاثون سنة من العطاء الفكري والنضال الثوري من اجل بناء مجتمع جديد، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ١٩٧٥، ص٥٢.

(١٧) امحمد جبرون، المصدر السابق، ص٣٣٢.

(١٨) الجريدة الرسمية المغربية للمملكة المغربية، الرباط، العدد٢٣٠٠، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٦، ص١٣٦٩.

(١٩) أحمد معنينو، المصدر السابق، ص٢٥.

(٢٠) محمد الشاوي، المصدر السابق، ص١٠٨.

(٢١) عبد الكريم غلاب، دفاع عن الديمقراطية، دار الفكر المغربي، طنجة، د.ت، ص ١٠٦.

(٢٢) امحمد جبرون، المصدر السابق، ص٣٣٣.

(٢٣) محمد حسن الوزاني، واشكالية البناء الديمقراطي بالمغرب ١٩٤٧_١٩٧٨، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٨، ص٧٤.

(٢٤) أحمد معنينو، المصدر السابق، ص٢٦.

(٢٥) الجريدة الرسمية المغربية للمملكة المغربية، الرباط، العدد٢٣٠٣، ١٤ كانون الأول ١٩٥٦، ص٣١٧٠.

(٢٦) عبد اللطيف جبرو، المصدر السابق، ص٥٧.

(٢٧) عبد الكريم غلاب، المصدر السابق، ص١١٠.

(٢٨) محمد الفقيه التطواني وعيسى العربي، المصدر السابق، ٧٢.

(٢٩) الجريدة الرسمية المغربية للمملكة المغربية، الرباط، العدد٢٣٠٣، ١٤ كانون الأول ١٩٥٦، ص٣١٧١.

(٣٠) امحمد جبرون، المصدر السابق، ص٣٣٣.

(٣١) محمد الشاوي، المصدر السابق، ص ١١٠.

(٣٢) نقلاً عن: ضريف محمد، المصدر السابق، ص١٠٦.

(٣٣) المهدي بن بركة: ولد في الرباط عام ١٩٢٠، وتلقى تعليمه في ثانوية مولاي يوسف وثانوية غوروا، وتابع تحصيله العالي في الرياضيات في الدار البيضاء والجزائر، التحق مبكراً بالعمل الوطني، كان من ضمن الموقعين على وثيقة الاستقلال، اعتقل عام ١٩٥١ من السلطات الاستعمارية وتم نفيه إلى قصر السوق

(الراشدية حالياً)، شارك في وفد حزب الاستقلال في محادثات أيكس ليبان، تزعم حركة يسارية بعد الاستقلال وانفصل عن حزب الاستقلال، وشكل حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، انتخب رئيساً للجنة السياسية، لمنظمة التضامن الأفريقي الأسيوي التي عقدت مؤتمرها بكونا كري، وانتخب عام ١٩٦٣ نائباً برلمانياً بحي يعقوب المنصور بالرباط، اختطف واغتيل في باريس في ٢٩ تشرين الأول ١٩٦٥. للمزيد من التفاصيل ينظر: خلف عبيد حمود، المهدي بن بركة ودوره الفكري والسياسي في المغرب، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠١٠.

(٣٤) الأعضاء هم: النائب الأول المحجوب بن الصديق، والنائب الثاني التهامي عمار، الأمين الأول الدكتور بناني والأمين الثاني الهاشمي بناني، والمستشارون أحمد المذكوري ومحمد داود وأحمد الحاج. ينظر: محمد الفقيه التطواني وعيسى العربي، المصدر السابق، ص ٨٧_٨٨.

(٣٥) نقلاً عن: عبد اللطيف جبرو، المصدر السابق، ص١٠٤.

(٣٦) أحمد مكوار: ولد في فاس عام ١٨٩٢، قام عام ١٩٣٠ بدور مهم في مناهضة الظهير البربري، ونظم لقاءات في منزله كانت منطلقاً لتكوين عدد من خلايا وطنية، أسهم عام ١٩٣٤ في إعداد مطالب الشعب المغربي، انتخب في عام ١٩٣٦ عضواً في اللجنة التنفيذية لكتلة العمل الوطني، اعتقل ونفي عام ١٩٣٧ وبقي منفياً إلى عام ١٩٤٠، أسهم في إعداد وثيقة الاستقلال عام ١٩٤٤ وكان من ضمن الوفد الذي كلف بحمل نسخة من الوثيقة إلى سفارة الاتحاد السوفيتي، أعتقل في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٤، بعد استقلال المغرب انتخب نائباً برلمانياً عن مدينة فاس عام ١٩٦٣، توفي عام ١٩٨٨. للمزيد من التفاصيل ينظر: المهدي بن حدو، الثلاثة المعذبون شذرات من ذاكرة فاس الوطنية، مطبعة الليدو، فاس، ٢٠٠٢، ص٥٦–٧٣.

(٣٧) الأعضاء هم: النائب الأول أبو بكر القادري، والنائب الثاني عبد الرزاق محمد ، والكاتب عبد العزيز بن ادريس، والكاتب المهدي الورزازرزي، وبقية الأعضاء هم: عبد القادر بوعنان، وموحا وحدو، ومحمد هرماس، ومحمد داود، والمحجوب بن الصديق، ومصطفى العلوي، ومحمد بن شقرون، ومحمد فاضل الموقت، والجلالي خربيش، ومحمد بناني، والتهامي عمار، وعبد الهادي الصبيحي، وعبد اللطيف الصبيحي، والمهدي بن بركة، ومحمد طنانة، وعبدالله العلوي، وجو احنا، وعبد الحي العراقي، ومحمد التطواني، وعلي الكتاني. ينظر: أحمد معنينو، المصدر السابق، ص ٣٧_٣٨.

(٣٨) محمد الشاوي، المصدر السابق، ص١١٢.

(٣٩) مقررون لجنة الشؤون السياسية والشؤون العامة هم: التهامي عمار رئاسة الحكومة والكتابة العامة، والمهدي الورزازي الوظيفة العمومية، ومحمد بن شقرون الدفاع الوطني، وابو بكر القادري الشؤون الخارجية، وعبد الرزاق محمد الداخلية، ومحمد بناني الانباء والسياحة. ينظر: محمد الفقيه التطواني وعيسى العربي، المصدر السابق، ص٧٤.

(٤٠) عبد الكريم غلاب، المصدر السابق، ص ١١٢.

(٤١) الأعضاء هم: النائب الأول ابن سالم جاسوس، والنائب الثاني الحسين حجبي، والكاتب أحمد المذكوري، والكاتب عمر الدويري، وبقية الأعضاء هم: حمو اسكور، الداودي محمد ،وعبدالله الصبيحي، ومبارك الجديدي، والشاهد الحسني الوزاني، وموسى بن شعيب الدكالي، ومحمد العيساوي، ومحمد العراقي، وبوشعيب الجبلي، وأحمد التازي، وأحمد الجندي، وأحمد الحاج، ومحمد الدباغ، وإبراهيم الهيلالي، وعبد الكريم بوهلال، وعابد السوسي، وعمر بن القائد العيادي، وداود بن ازراف، ولوسيان بن سيمون، وسلمون بن سباط، حوسي جماع،

وحمزة العراقي، وابراهيم السنوسي، والحسين ولد يحيى اليمني، الهاشمي بناني. ينظر: أحمد معنينو، المصدر السابق، ص٣٨_٣٩.

(٤٢) مقررون لجنة الشؤون الاقتصادية هم: محمد العراقي الاقتصاد الوطني، والحسين حجي الزراعة، وأحمد التازي الاشغال العمومية، والهاشمي بناني المالية، ومحمد الدباغ التجارة والصناعة والمعادن، وابن سالم الجسوس البريد والاذاعة. ينظر: امحمد جبرون، المصدر السابق، ص ٣٣٤.

(٤٣) محمد حسن الوزاني، المصدر السابق، ص١٠٥.

(٤٤) الأعضاء هم: النائب الأول محمد الحلو، والنائب الثاني عبد السلام بناني، والكاتب عبد الرحمن القادري، والكاتب ادريس المذكوري، وبقية الأعضاء هم: محمد بن محمد بن شقرون، وعلي ابو عيدة، وعبد السلام العراقي، وأحمد معنينو، ومحمد التباري، وعبد الكريم الفلوس، ومحمود العلمي، ومحمد الشوفاني، ومحمد الامام ماء العينين، والمختار ابارودي، والكايم جاك، وعبد السلام الودغيري، والمكي الناصري، وابراهيم بن المامون، ومحمد رشيد، والتهامي بترويبنة. ينظر: محمد الفقيه التطواني وعيسى العربي، المصدر السابق، ص٧٥.

(٤٥) محمد الشاوي، المصدر السابق، ص ١١٥.

(٤٦) مقررون لجنة الشؤون الاجتماعية هم: محمد الحلو الصحة، المختار ابارودي الشغل والشؤون الاجتماعية، وعبد الكريم الفلوس العدل، وادريس المذكوري التعليم، وعبد السلام بناني الاوقاف. ينظر: أحمد معنينو، المصدر السابق، ص٤٠.

(٤٧) عبد الكريم غلاب، المصدر السابق، ص١١٥.

(٤٨) عبد الرحيم بوعبيد: ولد عام ١٩٢٢ بمدينة سلا من اسرة متواضعة، درس في معهد مولاي يوسف في الرباط، عين في عام ١٩٣٩ معلماً في مدرسة اللمطيين بفاس، بدأ نشاطه الوطني في فاس، إذ انتسب إلى الحزب الوطني ومن ثم إلى حزب الاستقلال، كان من ضمن الموقعين على وثيقة الاستقلال عام ١٩٤٤ واعتقل في اثرها، التحق في باريس عام ١٩٤٥ ممثلاً لحزب الاستقلال هناك ومسؤول عن الجالية المغربية، اعتقل عام ١٩٥٢ بسبب دوره القيادي في تنظيم الاضراب العام عقب اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد ولم يطلق سراحه إلَّا في عام ١٩٥٤، عين اول سفير للمغرب في فرنسا بعد الاستقلال، ومن ثم وزيرا للاقتصاد والمالية والزراعة ونائب رئيس الوزراء في حكومة أحمد بلافريج، واحتفظ بالمهام نفسها في حكومة عبد الله ابراهيم، أسهم في تأسيس وقيادة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، توفي في عام ١٩٩٢. للمزيد من التفاصيل ينظر: المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير بالمغرب، ج٢ المجلد الثالث، دار عكاظ للنشر، الرباط، ٢٠٠٩، ص٢٥١-٢٥٧.

(٤٩) عبد الرحيم الورديغي، الخفايا السرية في المغرب المستقل ١٩٥٦_١٩٦١، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، د.ت، ص٧٤.

(٥٠) امحمد جبرون، المصدر السابق، ص ٣٣٤.

(٥١) نقلاً عن: الجريدة الرسمية المغربية للمملكة المغربية الطبعة الخاصة بمداولات المجلس الوطني الاستشاري، الرباط، العدد ٤، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٧، ص٤٧_٤٨.

(٥٢) عبداللطيف جبرو، المصدر السابق، ص١١٠.

(٥٣) الجريدة الرسمية المغربية للمملكة المغربية، العدد ٤، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٧، ص٤٩.

(٥٤) عبد الرحيم الورديغي، المصدر السابق، ص٧٥.

(٥٥) محمد حسن الوزاني، المصدر السابق، ص١٠٩.

(٥٦) الجريدة الرسمية المغربية للمملكة المغربية، العدد ٤، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٧، ص٥٠.

(٥٧) نقلاً عن: محمد الفقيه التطواني وعيسى العربي، المصدر السابق، ص١٠١.

(٥٨) محمد الشاوي، المصدر السابق، ص١١٧.

(٥٩) المصدر نفسه، ص١١٨.

(٦٠) امحمد جبرون، المصدر السابق، ص٣٣٥.

(٦١) محمد الفقيه التطواني وعيسى العربي، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٦٢) أحمد بلافريج: ولد عام ١٩٠٨ في الرباط وتابع دراسته الابتدائية والثانوية فيه، درس في القاهرة عام ١٩٢٧ لكي يزيد ثقافته ومعلوماته العربية بالدراسة والمطالعة، درس في باريس عام ١٩٢٨ لأجل الالتحاق بجامعة السوربون وحصل فيها على دبلوم الدراسات العليا في الآداب في عام ١٩٣٢، أسس أول خلية وطنية في تاريخ المغرب في الرباط عام ١٩٢٦، وأسس في عام ١٩٣٤ مدرسة جسوس، اسهم في تأسيس الحزب الوطني عام ١٩٣٦، سافر عام ١٩٣٧ إلى عدد من الدول الاوربية لأجل بحث القضية المغربية والدفاع عنها وبقي يتنقل ما بين العواصم الأوربية وطنجة إلى ان عاد إلى الرباط عام ١٩٤٣، واخذ يفكر بالأعداد لوثيقة الاستقلال الذي يعد من ابرز المساهمين فيها، وأسهم في تأسيس حزب الاستقلال عام ١٩٤٤، اعتقل ونفي إلى جزيرة كورسيكا بعد تقديم وثيقة الاستقلال، عاد إلى المغرب عام ١٩٤٦ بعد أبدى المقيم العام الجديد إيريك لآبون رغبته في إقامة نوع من التقارب مع الوطنيين حين أطلق سراح أحمد بلافريج الأمين العام لحزب الاستقلال الذي عاد من منفاه في جزيرة كورسيكا، وإطلاق سراح علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني، والسماح للصحف الوطنية بالظهور مرة ثانية، بعد خلع السلطان محمد الخامس عام ١٩٥٣ قام أحمد بلافريج بتنظيم حملة تأييد واسعة للملك محمد الخامس والعمل على تقديم قضية المغرب أمام هيئة الأمم المتحدة، بعد استقلال المغرب عام ١٩٥٦ أصبح أول وزير للخارجية، تولى رئاسة الوزراء عام ١٩٥٨، أصبح للمرة الثانية وزيراً للخارجية عام ١٩٦٢، أصبح ممثلاً شخصياً للملك الحسن الثاني عام ١٩٦٣، اعتزل العمل السياسي عام ١٩٧٢، توفي عام ١٩٩٠. للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد عبد السلام فاضل السامرائي، أحمد بلافريج ودوره في السياسية المغربية حتى عام ١٩٧٢، دار جليس الزمان، الاردن، ٢٠١٦، ص ١٠_٩٠.

(٦٣) محمد حسن الوزاني، المصدر السابق، ص١٢١.

(٦٤) نقلاً عن: عبد الكريم غلاب، المصدر السابق، ص١٢١.

(٦٥) محمد الفقيه التطواني وعيسى العربي، المصدر السابق، ص١٠٥.

(٦٦) عبد العزيز الادريسي، الدبلوماسية المغربية تاريخ ومواقف، دار القلم، الرباط، ٢٠١٦، ص١٢٣_١٢٤.

(٦٧) محمد الشاوي، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٦٨) عبد العزيز الادريسي، المصدر السابق، ص١٢٧.

(٦٩) امحمد جبرون، المصدر السابق، ص٣٣٦.

(٧٠) عبد الكريم غلاب، المصدر السابق، ص١٢٢.

(٧١) المصدر نفسه، ص١٢٢.

(٧٢) للمزيد من التفاصيل بشأن الانشقاق في صفوف حزب الاستقلال ينظر: عبد الرحيم الورديغي، المصدر السابق، ص ١٨٢_١٨٤.

(٧٣) علال الفاسي: ولد بفاس عام ١٩١٠، نشأ وترعرع فيها، التحق بجامعة القرويين عام ١٩٢٦وفي أثناء دراسته عمل بتنظيمات الحركة الوطنية عام ١٩٣٠، عمل أستاذاً للتاريخ بجامعة القرويين، تصدر الاحتجاج ضد الظهير البربري، وتعرض للاعتقال، بسب ذلك، نفي إلى الغابون ولم ينته نفيه إلَّا عام ١٩٤٦، فعاد إلى المغرب ثم غادره إلى القاهرة عام ١٩٤٧، ومن إذاعة القاهرة وجه نداءاته إلى الشعب المغربي لتصعيد الكفاح، وبقي يواكب مختلف التطورات الفكرية إلى جانب نشاطه في التدريس الجامعي، إلى أنَّ وافته المنية في رومانيا في ايار ١٩٧٤. للتفاصيل ينظر: سيدي محمد عبد الرحمن، علال الفاسي ودوره في الحركة الاستقلالية في المغرب الاقصى ١٩٢٥-١٩٥٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ١٩٩٦؛ الجمعية المغربية للتأليف والترجمة، معلمة المغرب، ج١٣، مطابع سلا، سلا، ١٩٩١، ص١٢٢٣_١٢٢٦.

(٧٤) محمد حسن الوزاني، المصدر السابق، ص ١١٧.

(٧٥) عقد التيار اليساري في حزب الاستقلال برئاسة المهدي بن بركة مؤتمرا في مدينة الرباط بقاعة الغرفة التجارية في الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٩، واعلن اثناء ذلك عن انفصال التيار اليساري عن حزب الاستقلال، وتقديم المهدي بن بركة استقالته من اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، وتأسيس حزب جديد باسم الجامعات المستقلة الوطنية لحزب الاستقلال. ينطر: محمد عابد الجابري، في غمار السياسة فكرا وممارسة، ج١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص٤٩_٥١.

(٧٦) عبدالله ابراهيم: ولد عام ١٩١٨ في مدينة مراكش وتلقى تعليمه الأول فيها، درس في جامعة السوربون في باريس، انضم إلى الحزب الوطني وحزب الاستقلال في مراكش، اعتقل عدة مرات في عام ١٩٣٦وعام ١٩٣٧، واعتقل كذلك بعد تقديم وثيقة الاستقلال عام ١٩٤٤، شغل في بداية عام ١٩٥٠ منصب رئيس تحرير جريدة العلم وفي اثر التضامن مع الحركة النقابية التونسية وما تلاه من أحداث دامية في الدار البيضاء في نهاية عام ١٩٥٢، اعتقل مع عدد من قادة حزب الاستقلال، ترأس الحكومة التي شكلها الجناح اليساري في حزب الاستقلال نهاية عام ١٩٥٨، انتخب عام ١٩٦٢ أميناً عاماً لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، توفي عام ٢٠٠٥ في الدار البيضاء ودفن بمقبرة الشهداء. المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، المصدر السابق، ج٢ المجلد الثالث، ص٣٧-٣٨.

(٧٧) محمد الشاوي، المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٧٨) نقلاً عن: محمد الفقيه التطواني وعيسى العربي، المصدر السابق، ص١٠٩.

(٧٩) نقلاً عن: عبد الكريم غلاب، المصدر السابق، ص١٢٥.

(٨٠) الامير الحسن: ولد في ٩ تموز ١٩٢٩ في القصر الملكي في الرباط، درس وتعلم الابتدائية في المغرب وبدأ عمله السياسي منذ عام ١٩٤٣ بحضوره مع والده الاجتماعات، أكمل تعليمه بالمعهد المولوي، ثم درس الحقوق في فرنسا بجامعة بوردو عام ١٩٥١، وحصل على شهادة الدراسة العليا للقانون المدني في الجامعة نفسها، تولى قيادة القوات المسلحة الملكية بعد الاستقلال، عين وكيلاً لرئيس الحكومة يوم ٢٩ أيار ١٩٦٠ ورأس الوفد المغربي إلى هيئة الأمم المتحدة، أصبح ملكا للمملكة المغربية في ٢٦ شباط ١٩٦١ بعد وفاة والده وأصبح يعرف بالملك الحسن الثاني، تعرض في اثناء مدة حكمه والتي استمرت ٣٨ عاماً لست محاولات اغتيال خرج منها سالماً، من أبرز تلك المحاولات هي المحاولة التي حدثت عام ١٩٧١ في قصر الصخيرات ومحاولة عام ١٩٧٢ في القنيطرة، توفي في ٢٣ تموز ١٩٩٩ أثر نوبة قلبية حادة. للمزيد من التفاصيل ينظر: روم لاندو، الحسن الثاني ملك المغرب، ترجمة بنجمان الداودي، المطبعة الملكية، الرباط، ١٩٨٣، ص٢٥-٣٠؛ هدى

حسين موسى، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام ١٩٧٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٠٥.

(٨١) نقلاً عن: محمد الفقيه التطواني وعيسى العربي، المصدر السابق، ص١١٣.